جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

حماية المدنيين في الحروب الحضرية

رسالة تقدم بها الطالب

برهان ميثم كريم حسوني

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حسام حميد شهاب

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م



﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ

اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العليُّ العَظِيم

(سورة البقرة: الآية ١٩٠)

الاهداء

الى من دافعوا عن الوطن ومقدساته، وبذلوا أغلى ما يملكون من أجل أن نعيش بعزة وكرامة

ويبقى العراق شامخاً . . . . . شهداء العراق جميعاً

الى وطني الحبيب أرض الأنبياء ومهد الحضارات . . . العراق العظيم

الى سندي ومعلمي الاول الذي غرس في نفسي حب العلم والاجتهاد . . .

والدي اطال الله في عمره

الى آية الحنان ومنبع الحب والعطاء، مُلهمة الصبر . . . . والدتي الغالية

الى شموع الدرب ورفقاء التعب والفرح . . . إخوتي

إلى روح عمي الشهيد ربيع كريم حسوني، وخالي الشهيد محمد عطيه حسوني رحمهما

الله، وفاءً لذكراهما وفخراً بما جسّداه من قيم التضحية والشجاعة

الى الغائب الحاضر في قلبي ما حييت ، صديقي الذي لطالما شاركني لحظات السعي

والكفاح،

عبد الله جودة صكر (رحمه الله)

الى كل من علمني حرفاً

الباحث

شكر وعرفان

"وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

الحمد الله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتّم التسليم على أشرف المرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين ومن اتبعهم بإحسان الى يوم الدين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى جناب الأستاذ الدكتور حسام حميد المشهداني، لتفضُّله بقبول الإشراف على رسالتي، ولِما منحني من وقته الثمين طوالَ مدة إعدادها، إذْ بذل الكثير من الجهد في توجيهي، ولم يبخلْ بتقديم أي مساعدة، وقد لمست ذلك من متابعته المستمرة للعمل، كما عرفتُهُ أستاذاً قديراً يتّسم بالعلم الغزير والخُلق الرفيع، فلم يكنْ مشرفاً فحسب، بل كان أخاً كبيراً متواضعًا وقدوةً بحق.

أسأل الله تعالى له التوفيق في حياته العلمية والعملية.

كما اتقدّم بجزيل الشكر والتقدير لعمادة معهد العلمين، وعلى رأسهم مؤسس هذا الصرح الكبير العلامة الدكتور محمد بحر العلوم (رحمه الله)، والسيد عميد المعهد المحترم الاستاذ الدكتور زيد عدنان العگيلي، ورئيس قسم القانون المحترم الاستاذ الدكتور صعب ناجي عبود.

وأتقدم بالشكر والتقدير الى اساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية (أ. د. علي عادل كاشف الغطاء و أ. م. د. محمد عبد الرحيم حاتم الحسن و أ. د. سحر جبار يعقوب و أ. د. اسراء محمد علي سالم و أ. د. عبد الرسول كريم مهدي و أ. م. د. نجلاء مهدي بحر و أ. م. د. خالد غالب مطر (رحمه الله) و أ. د. علي حمزة عسل و أ. م . د. رشا شاكر حامد) لما قدموه من علمٍ نافع وتوجيهٍ سديد، وما بذلوه من جهودٍ مُخلصة أسهمت في إثراء مسيرتي العلمية، فسيبقى فضلهم محل تقديرٍ دائم.

واقدم شكري و تقديري إلى صديقي واخي العزيز المقدم (محمود وحيد ياسين)، الذي كان رفيقًا للدرب وخير سندٍ وعون خلال رحلة إعداد هذه الرسالة، فلم يدخر جهدًا

في تقديم الدعم والتشجيع المستمر، وستبقى مواقفه النبيلة محل اعتزازٍ وتقدير، شاهدةً على عمق الأخوة، فله مني أصدق مشاعر الامتنان والعرفان.

كذلك اقدم شكري وتقديري للأستاذ الدكتور حسن محمد كاظم عرفانًا لما قدمه لي من دعم ومساندة خلال دراسة الماجستير، كما اشكر الاستاذ الدكتور حيدر القريشي لما قدّم لي من توجيهات وإيضاحات علميّة قيّمة ورصينة، ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر والامتنان الى ابن خالي الاستاذ الدكتور محمد عبد الامير حسوني تقديراً لما ابداه من اهتمام ومتابعة مستمرة.

و أُعبر عن شكري الجزيل الى السادة اعضاء لجنة المناقشة الافاضل، لما سيبذلونه من جهد في مناقشة هذه الرسالة وتقديم ملاحظاتهم العلمية القيمة.

ولا أنسى زملائي الكرام الذين رافقوني في هذه المرحلة المهمة، فقد كانوا خير رفاقٍ بما أظهروه من روح التعاون والتشجيع.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لموظفي معهد العلمين، تقديراً لجهودهم في تذليل الصعوبات ومتابعة متطلبات الدراسة، فجزاهم الله خيراً. واشكر كل من وقف معي وأعانني على اكمال هذه الرسالة.

الباحث

المستخلص :

تتناول هذه الدراسة موضوع حماية المدنيين في الحروب الحضرية، بوصفه من الموضوعات المعاصرة التي تكتسب أهمية متزايدة في نطاق القانون الدولي الإنساني، نتيجة التحول الذي طرأ على طبيعة النزاعات المسلحة وانتقال جانب كبير من العمليات العسكرية من ميادين القتال المفتوحة إلى المدن والمناطق السكنية المكتظة بالسكان. وقد أدى هذا التحول إلى تداخل الأهداف العسكرية مع الأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية، وجعل السكان المدنيين أكثر عرضة لخطر القتل والإصابة والنزوح والتدمير وفقدان الخدمات الأساسية، الأمر الذي أثار إشكالات قانونية وإنسانية تتعلق بمدى كفاية القواعد الدولية القائمة وقدرتها على توفير حماية فعالة للمدنيين في البيئة الحضرية المعاصرة. وتنبع أهمية الدراسة من كون الحروب الحضرية تفرض تحديات خاصة على تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وفي مقدمتها مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط، بسبب الكثافة السكانية والتشابك العمراني واختلاط المقاتلين بالمدنيين، فضلاً عن استخدام الأعيان المدنية لأغراض عسكرية، وانتشار وسائل وأساليب القتال الحديثة، كالطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية والأسلحة ذاتية التشغيل والأسلحة المتفجرة واسعة النطاق. ومن ثم تركز الدراسة على بيان مدى قدرة القواعد القانونية المقررة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧ والقواعد العرفية على مواجهة هذه التحديات، والكشف عن مواطن القصور والثغرات التي قد تحد من فعالية الحماية المقررة للمدنيين.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس عن مدى إمكانية التوفيق بين متطلبات العمل العسكري في البيئات الحضرية والالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي الإنساني، والوسائل الكفيلة بتعزيز حماية المدنيين في هذا السياق. ويتفرع عن ذلك عدد من التساؤلات المتعلقة بمفهوم المدني والمقاتل في البيئة الحضرية، وصعوبة تطبيق مبدأي التمييز والتناسب، ومدى كفاية القواعد الدولية النافذة لمواجهة التطورات التكنولوجية والعسكرية الحديثة، وفاعلية الآليات الدولية في رصد الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها، وآثار استخدام الأسلحة المتفجرة واسعة النطاق، ودور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في حماية المدنيين، فضلاً عن إمكان تطوير الإطار القانوني الدولي لسد الثغرات القائمة. وتهدف الدراسة إلى بيان الإطار المفاهيمي لحماية المدنيين والحرب الحضرية، وتحديد الأساس القانوني الدولي للحماية، وتحليل المبادئ والقواعد التي تحكم العمليات العسكرية داخل المدن، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجه الحماية، ولا سيما ما يرتبط بصعوبة التمييز بين المدنيين والمقاتلين واستخدام الأسلحة المتفجرة وتأثيرها في السكان والأعيان المدنية، فضلاً عن دراسة الآليات الدولية والوطنية الكفيلة بتعزيز الحماية، وصولاً إلى

تقديم مقترحات قانونية وعملية تسهم في تطوير نظام حماية أكثر فاعلية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف ظاهرة الحروب الحضرية وتحليل النصوص القانونية الدولية والقواعد العرفية والقرارات والممارسات ذات الصلة، والاستفادة من الأدبيات القانونية والتقارير الميدانية في تحديد مواطن القصور واقتراح الحلول المناسبة.

وقد جاءت الدراسة ضمن نطاق موضوعي يركز على الجوانب القانونية والإنسانية لحماية المدنيين، مع الاستعانة بالأبعاد السياسية والاستراتيجية بالقدر الذي يخدم الموضوع القانوني، كما تناولت نماذج من النزاعات الحضرية في الشرق الأوسط، ومنها العراق وسوريا واليمن وفلسطين، وفي أوروبا أوكرانيا، وامتد نطاقها الزمني من عام ١٩٤٩، تاريخ إبرام اتفاقيات جنيف، حتى الوقت الحاضر، مع التركيز على النزاعات المعاصرة خلال العقدين الأخيرين.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: أن الحروب الحضرية تجعل تطبيق مبدأي التمييز والتناسب بالغ الصعوبة بسبب اختلاط المقاتلين بالمدنيين واستخدام الأعيان المدنية لأغراض عسكرية، وأن مفهوم "المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية" يعاني من غموض قانوني كبير حيث لم يتم تحديد معايير واضحة تميز بين الأعمال التي تؤدي إلى فقدان الحماية المدنية وتلك التي لا تؤدي إليها، وأن القواعد الواردة في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها تعاني من قصور في مواكبة التحديات الجديدة خاصة الحرب السيبرانية والأسلحة الذاتية التشغيل والطائرات المسيرة، وأن الأسلحة المتفجرة واسعة النطاق تشكل أخطر التهديدات للمدنيين وتترك آثاراً بيئية ونفسية تمتد لعقود، وأن غياب آليات فعالة للمساءلة وعدم الإفلات من العقاب هو السبب الرئيسي وراء تكرار الانتهاكات، وأن المنظمات الدولية تعاني من محدودية القدرة على وقف الانتهاكات بسبب غياب الإرادة السياسية واستخدام حق النقض (الفيتو)، وأن التطور التكنولوجي لا يؤدي بالضرورة إلى تقليل الأضرار المدنية بل قد يستخدم لتبرير الهجمات، وأن حماية المدنيين تتطلب نهجاً شاملاً يجمع بين الالتزامات السلبية والإيجابية.

واختتمت الدراسة بمجموعة من المقترحات، أبرزها: ضرورة إعادة تعريف "المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية" وتحديد معايير دقيقة لـ"الهدف العسكري المشروع" و"الضرر الجانبي المفرط" في السياق الحضري، وإضافة بروتوكول إضافي رابع خاص بالحرب الحضرية وخامس لتنظيم الحرب السيبرانية والأسلحة الذاتية التشغيل، وإنشاء آلية دولية دائمة للرصد والتحقيق في جرائم الحرب الحضرية، وتوسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لتشمل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، وإلزام الدول بإدراج أحكام الحماية في عقائدها العسكرية، والتركيز على الحماية الوقائية التي تمنع وقوع الضرر قبل حدوثه.

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١.	المقدمة:	١
٢.	الفصل الأول: الإطار النظري والقانوني لحماية المدنيين في الحروب الحضرية	٥
٣.	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحماية المدنيين والحرب الحضرية	٦
٤.	المطلب الأول: مفهوم حماية المدنيين في القانون الدولي الإنساني	٦
٥.	الفرع الأول: تعريف المدنيين	٧
٦.	الفرع الثاني: مفهوم الحماية وانواعها	١٠
٧.	الفرع الثالث: المبادئ الأساسية لحماية المدنيين	١٨
٨.	المطلب الثاني: التعريف بالحرب الحضرية وتمييزها عن النزاعات التقليدية	٢٢
٩.	الفرع الأول: مفهوم الحرب الحضرية وخصوصيتها	٢٣
١٠.	الفرع الثاني: تمييز الحرب الحضرية عن النزاعات التقليدية	٣١
١١.	الفرع الثالث: صعوبة تطبيق مبدئي التمييز والتناسب في البيئة الحضرية	٣٣
١٢.	المبحث الثاني: الأساس القانوني لحماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة في اطار الحروب الحضرية	٣٤
١٣.	المطلب الأول: القواعد الواردة في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية	٣٥
١٤.	الفرع الأول: القواعد الواردة في اتفاقيات جنيف	٣٦
١٥.	الفرع الثاني: القواعد الواردة في البروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧	٤١
١٦.	المطلب الثاني: القواعد العرفية والقواعد الدولية الحديثة في القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالحرب الحضرية	٤٦
١٧.	الفرع الأول: القواعد العرفية في اطار القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالحرب الحضرية	٤٧
١٨.	الفرع الثاني: القواعد الدولية الحديثة في اطار القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالحرب الحضرية	٥٣
١٩.	الفصل الثاني: التحديات التي تواجه حماية المدنيين في ظل النزاعات الحضرية	٥٩

	واليات تعزيز الحماية	
٢٠.	المبحث الأول: التحديات التي تواجه حماية المدنيين في ظل النزاعات الحضرية	٦٠
٢١.	المطلب الاول: صعوبة التمييز بين المقاتلين والمدنيين في البيئات الحضرية	٦١
٢٢.	الفرع الأول: عوامل اختلاط المقاتلين بالمدنيين	٦١
٢٣.	الفرع الثاني: إشكالات تحديد الوضع القانوني للأشخاص اثناء النزاعات المسلحة الحضرية	٦٩
٢٤.	المطلب الثاني: استخدام الأسلحة المتفجرة واسعة النطاق وتأثيرها على السكان المدنيين في ظل الحرب الحضرية	٧٤
٢٥.	الفرع الأول: استخدام الأسلحة المتفجرة على المدنيين والمنشآت المدنية في الحرب الحضرية	٧٥
٢٦.	الفرع الثاني: تأثير الاسلحة المتفجرة على المدنيين في ظل الحرب الحضرية	٧٨
٢٧.	المبحث الثاني: آليات تعزيز حماية المدنيين في ظل النزاعات الحضرية	٨٢
٢٨.	المطلب الأول: آليات المنظمات الدولية في حماية المدنيين اثناء النزاعات الحضرية	٨٢
٢٩.	الفرع الأول: جهود المنظمات الدولية الحكومية	٨٣
٣٠.	الفرع الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية	٨٩
٣١.	المطلب الثاني: الآليات المقترحة لتطوير حماية المدنيين في ظل النزاعات الحضرية	٩٣
٣٢.	الفرع الأول: تطوير الاطار القانوني الدولي لحماية المدنيين في المناطق الحضرية	٩٤
٣٣.	الفرع الثاني: تحسين آليات المراقبة والمساءلة	٩٧
٣٤.	الخاتمة	١٠٣-١٠٧
٣٥.	المصادر والمراجع	١٠٨-١٢٣

المقدمة

المقدمة

أولًا: موضوع الدراسة:

شهدت العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في طبيعة النزاعات المسلحة، حيث انتقلت ساحات القتال من ميادين مفتوحة وخطوط مواجهة واضحة إلى شوارع المدن وأزقتها واكتظاظها السكاني، فلم تعد الحرب مقتصرة على مواجهة بين جيوش نظامية في مناطق نائية، بل تحولت إلى صراعات دموية تدور رحاها في قلب التجمعات السكنية، وتتخذ من البنية التحتية المدنية مسرحًا لعملياتها. وقد أدى هذا التحول إلى تغيير جوهري في قواعد الاشتباك، وأفرز واقعًا ميدانيًا جديدًا يضع المدنيين في دائرة الخطر المباشر، حيث أصبحوا ليس مجرد ضحايا عرضيين، بل أصبحوا جزءًا من البيئة القتالية، إما كدروع بشرية يستخدمها المقاتلون، أو كأهداف غير مقصودة نتيجة لعمليات عسكرية واسعة لا تراعي خصوصية البيئة الحضرية المزدحمة.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة الحروب الحضرية وحماية المدنيين فيها أهمية قصوى، وذلك لأسباب عدة منها أسباب تتعلق بالبعد الإنساني فالمدنيون هم الفئة الأكثر تضررًا من هذه النزاعات، حيث تشير التقارير الدولية إلى أن نسبة الضحايا المدنيين في الحروب الحضرية تفوق بكثير مثيلاتها في النزاعات التقليدية .

ومنها أسباب تتعلق بالبعد القانوني تُبرز الحروب الحضرية حالة من التعقيد القانوني غير المسبوق، اذ يصبح تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، كالتمييز والتناسب والاحتياط، أمرًا بالغ الصعوبة، مما يثير تساؤلات حول مدى كفاية القواعد القانونية القائمة لمواكبة هذا الواقع المستجد.

وكذلك تطرح الحروب الحضرية تساؤلات أخلاقية عميقة حول مدى شرعية استخدام القوة في بيئات مكتظة، وحول حدود الضرورة العسكرية في مواجهة حماية الأرواح البشرية وكرامتها.

ثالثًا: إشكالية الدراسة:

تتحدد اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى يمكن التوفيق بين متطلبات العمل العسكري في البيئات الحضرية والالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي الإنساني، وما هي السبل الكفيلة لتعزيز حماية المدنيين في هذا السياق؟"

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات، والتي تمثل أسئلة فرعية للدراسة، وهي:

١. ما هو الإطار المفاهيمي لحماية المدنيين في القانون الدولي الإنساني، وكيف يمكن تعريف المدني والمقاتل في بيئة حضرية معقدة تتداخل فيها الأدوار والوظائف؟

٢. ما هي أبرز التحديات العملية التي تواجه تطبيق مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط في العمليات العسكرية داخل المدن، وكيف تؤثر الكثافة السكانية والبنية التحتية المتشابكة على ذلك؟

٣.هل القواعد القانونية الواردة في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية كافية لمواكبة التطورات التكنولوجية والعسكرية الحديثة كالحرب السيبرانية والأسلحة الذاتية التشغيل والطائرات المسيرة، أم أنها بحاجة إلى تطوير وتحديث؟

٤. ما مدى فعالية الآليات الدولية الحالية في رصد الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها، وكيف يمكن التغلب على العقبات السياسية والقانونية التي تعترض عمل المحاكم الدولية ولجان التحقيق؟

٥. كيف تؤثر الأسلحة المتفجرة واسعة النطاق على المدنيين في المدن، وما هي الآثار المباشرة وغير المباشرة لاستخدامها على الصحة النفسية والجسدية والاقتصاد والبيئة؟

رابعًا: فرضية الدراسة:

إن الأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف بحاجة إلى إعادة تفسير وتعديل، خاصة فيما يتعلق بتحديد مفهوم "المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية"و"الضرر الجانبي المفرط"و"الهدف العسكري"، بما يتناسب مع خصوصية البيئات الحضرية.

فتفترض الدراسة أن الإطار القانوني التقليدي للقانون الدولي الإنساني يعاني من قصور في مواجهة تحديات الحروب الحضرية، نتيجة خصوصية البيئة الحضرية وما تتسم به من كثافة سكانية وتشابك عمراني، الأمر الذي يصعّب تطبيق مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ويثير إشكالات في تحديد مفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية والهدف العسكري والضرر الجانبي المفرط، بما يستدعي إعادة تفسير وتطوير الأحكام ذات الصلة في اتفاقيات جنيف بما يتناسب مع طبيعة الحروب الحضرية.

خامسًا: منهجية الدراسة:

إن موضوع البحث اقتضى اتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمتِه لطبيعة الدراسة المُتمثلة بحماية المدنيين في الحروب الحضرية. وفي ظل ضعف آليات الحماية، وغياب التدابير القانونية

الكافية، يصبحُ من الضروري العودة إلى النصوص القانونية الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين ؛لتحديد مدى فاعليتها. كما اقتضت الدراسة متابعة النصوص القانونية وتطوُّرها؛ لفهم مدى قدرتها على تلبية احتياجات الأفراد المدنيين في النزاعات المسلحة، ولوصف الظاهرة موضوع الدراسة من خلال استقراء الأدبيات القانونية والتقارير الميدانية. ومن خلال اتباع المنهج التحليلي، سنحدِّد مواطن القصور في الإطار القانوني القائم، مع الكشْف عن الثغرات التي قد يستغلُّها أطراف النزاع، واقتراح الحلول المناسبة لها، وصولًا إلى حماية فعالة للمدنيين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

سادسًا: نطاق الدراسة:

النطاق الموضوعي: تركز الدراسة على الجوانب القانونية والإنسانية للحماية في الحروب الحضرية، مع إشارات محدودة للأبعاد السياسية والاستراتيجية بقدر ما تخدم الموضوع القانوني .

النطاق المكاني: ويقصد به الحيز الجغرافي الذي تجري داخله العمليات العدائية في البيئة الحضرية بما فيها المدن والبلدات والاحياء السكنية والمنشات العامة والخدمية و تشمل الدراسة النزاعات الحضرية في الشرق الأوسط (سوريا، العراق، اليمن، فلسطين) وأوروبا (أوكرانيا)، كنماذج تطبيقية.

النطاق الزماني: تغطي الدراسة المدّة من عام ١٩٤٩ (اتفاقيات جنيف) حتى الوقت الحاضر، مع التركيز على النزاعات المعاصرة في العقدين الأخيرين.

النطاق الشخصي : يعد النطاق الشخصي من اهم محاور الدراسة اذ انه يبحث في الأشخاص الذين هم ضحايا للنزاعات المسلحة الحضرية وهم في الغالب من المدنيين المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني.

سابعًا: هيكلية الدراسة : سوف نقوم بالبحث في هذا الموضوع من خلال تقسيمه الى فصلين، يُعنى الفصل الاول بالإطار النظري والقانوني لحماية المدنيين في الحروب الحضرية والذي ينقسم الى مبحثين، حيث يتناول المبحث الاول الإطار المفاهيمي لحماية المدنيين والحرب الحضرية اما الثاني الاساس القانوني لحماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة في إطار الحروب الحضرية، وقد خُصص الفصل الثاني للبحث في التحديات التي تواجه حماية المدنيين في ظل النزاعات الحضرية واليات تعزيز الحماية والذي ينقسم الى مبحثين، الاول يبحث في التحديات

التي تواجه حماية المدنيين في ظل النزاعات الحضرية بينما المبحث الثاني يتناول آليات تعزيز حماية المدنيين في ظل النزاعات الحضرية.